



بقلم المحير العام للامن العام بالإبابة
العهد الياس البصري

الافتتاحية

المؤسسات استمرارية وتطوير متواصل

السامية التي انشئت من اجلها، وكل ما يسهل تنفيذها بعيدا من الرغبات والنزوات الشخصية والالتزامات السياسية الخاصة.

• عسكريها الذين يشكلون المرتكز الثاني في صلابة بنيان المؤسسة، ومهمتهم تحويل القوانين والتعليمات المنوطة بها الى منتج خدماتي انساني، وهذا الامر لا يتحقق الا بتعزيز القدرات البشرية من خلال التدريب الجسدي والعقلي لمواكبة المرحلة الجديدة من الذكاء الاصطناعي، والتعامل معه كاطار مساعد في بلورة الافكار التي تخدم تطور العمل، ومواجهة الاخطار السيرانية التي توجب حماية للشبكات، وانظمة تقنية المعلومات، وانظمة التقنيات التشغيلية، ومكوناتها من عتاد وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحويه من بيانات، من اي اختراق او تعطيل او تعديل، او دخول، او استخدام، او قرصنة او استغلال غير مشروع.

• محتوياتها اللوجستية التي من دون تحديثها على كل المستويات الفنية والالكترونية والمادية لا يمكن ان تكون المرتكز الثالث في المجموعة التي تؤمن كل مقومات العمل للقيادة وعسكريها.

نجاح العمل المؤسساتي يكمن في القدرة على المحافظة على ما انجز من اصلاحات بنيوية وقدرات بشرية، والمثابرة على تعزيزهما وتطويرهما، لان ما تحقق خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية نقل المديرية العامة للامن العام الى مصاف المؤسسات التي يفتخر بها اللبنانيون، وستشكل هذه الانجازات نقطة انطلاق الى الامام، وهذا تحد سنخوضه لنكون مثلا ومثالا في ادارة هذه المؤسسة كي تبقى امام عين اللبنانيين المرجح الصالح في تقديم الخدمات والدرع الواقية في صون الامن وحماية الشعب.

الامن العام مرآة هذا المجتمع كون افراده الاكثر احتكاكا بالوفاة والمقيم، وسنبقى سويا نعكس حقيقة هذا الشعب المحب والمسالم والصبور الذي لا تلويه الانواء والعواصف مهما اشتدت وقست.

تشكل المؤسسات العامة في كل الدول، من دون التقليل من دور القطاع الخاص، النسبة الكبيرة من العوامل الرئيسية الضامنة لاستمرار كل دولة ونجاحها مهما تنوعت انظمتها واختلفت. فالمؤسسات العامة، المبنية على اسس ثابتة من قوانين تحدد صلاحياتها واطار مهماتها وكادر وظيفي من رأس الهرم الى قاعدته يتمتع بقدرات بشرية متخصصة في كل المجالات المطلوبة، وادوات ومعدات لوجستية حديثة تساعد في تنفيذ الاعمال بسهولة وشفافية؛ هي الرافعة الثابتة والدائمة في بناء الدول بحيث تقوم مجتمعة بتنظيم سير الحياة لدى المواطنين بكل مفاصلها. وما ان المؤسسات تتعلق بالسلطة التي غالبا ما تؤثر في هيكلها البشري، فهناك فرق بين المؤسسات والعلاقات الوظيفية مع المسؤولين. خصائص العلاقات هذه وقتية وظرفية، اي ليست دائمة. اما المؤسسات فهي نماذج لعلاقات ثابتة اولويتها الشعب ومصالحه فقط واهم خصائصها الديمومة والثبات.

لا يكفي أن تكون المؤسسات قائمة، بل يجب ان تكون موجودة وحية في اذهان الناس. واذا كانت الحضارات قائمة او ماثلة في اذهان البشر، فإن السلطة ليست ظاهرة جامدة بل فيها الجانب المتحرك، اي العقل والمادة، وهي ارتضاء الناس للسلطة. فالمؤسسات هي مجموعة من الناس يحملون هموم الناس، ولديها توجه في موضوع خاص يشكل جزءا مهما من المجتمع، والمديرية العامة للامن العام هي مثال ساطع على هذا التلاقي اللحظوي بين المؤسسة والناس.

لذلك؛ فان الخيط رفيع جدا ويكاد لا يرى بين السلطة كقوى حاكمة والمؤسسة كبنیان قانوني ووظيفي وجد لخدمة المواطن ولحماية الدولة، انطلاقا من ان قوة المؤسسات هي في كونها مؤسسات لخدمة الشعب. والمؤسسات الرسمية في لبنان ومن بينها الامن العام، هي كيانات معنوية. واجب من يتبوء ادارتها المحافظة على:

• استمراريته ككيان ضمن هيكلية الدولة، يرفدها بكل ما يؤمن استقلاليتها استنادا الى القوانين التي تحكم المهمات